

بسم الله الرحمن الرحيم

المرقة

في نظم الورقات

الشيخ

محمد بن الدناء الأجوبي الشنقيطي

مقدمة

يَحْتَاجُهُ النَّاسُ إِلَيْهِ سُلْطَانٌ
وَآلِهِ وَصَاحِبِهِ أَصْلُ الْخَبَرِ
نَاسَبَهَا حَجْمًا لِمَحْمُوا العَاقِفَاتِ
إِلَى نَفَائِسِ الْأَصْوَلِ فِي الْأَصْوَلِ

- .1 الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي سَهَّلَ مَا
- .2 صَلَى وَسَلَّمَ عَلَى الْمَادِي الْأَبْرُ
- .3 وَبَعْدُ ذَا نَظْمٍ لِشَرِّ الورَقاتِ
- .4 فَاقْبِلْهُ مِرْقَاتٌ تُسَهِّلُ الْوُصُولِ

مقدمة في تعريف الفقه والعلم

وَالْفِقْهُ عِلْمٌ حُكْمٌ شَرْعٌ يَنْبَني
عَنْهُ ثَوَابٌ وَعِقَابٌ الْفِعْلُ حَمْ
وَإِنْ عَلَى التَّرْكِ أَوِ الْفِعْلِ وُجُوبٌ
فَالنَّدْبُ وَالْكُرْهُ هُنَا بِالاعْتِقَابِ
ذَمًاً وَلَا مَذْهَارًا مُبَاخُ الْمَجْلِبِ
-بِالْعَكْسِ بَاطِلٌ- صَحِيحٌ فَاجِبٌ
وَضَعَعَهَا اللَّهُ أَمْ مَارَةً فَقَدْ
عِلْمٌ وَبِالْعَكْسِ لِجَهْنَمٍ بِّئْرٌ
وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيُّ الْجَلَّـيـ(ـ)
وَاللَّمْسٌ وَالتَّـوَاثِـرُ الْحَقُّ الْأَحْـصَـرُـ
مُوَصِّـلٌ لِقَصْـدِـمَنْـ فِـيـهِـ نَـظَـرٌـ
وَالظَّـنُـ إِنْ رَجَـحـ وَاحـدـ دـيـشـكـ

- .5 الأَصْلُ مَا عَلَيْهِ فَرَزْعُ مَا بُنِيَ
- .6 عَلَى اجْتِهَادٍ وَإِذَا التَّرْكُ نَجَمْ
- .7 فَهُوَ الْحَرَامُ عَكْسُهُ هُوَ الْوُجُوبُ
- .8 مِنْ فَوْتِ ذَا الشَّوَابِ لَا مِنَ الْعِقَابِ
- .9 وَالْفِعْلُ إِنْ بِذَاتِهِ لَمْ يَجْلِبِ
- .10 أَمْـاـ الـذـيـ نـفـذـ وـاعـتـدـ بـهـ
- .11 وَالشَّرْطُ وَالْمَانِعُ وَالسَّبَبُ قَدْ
- .12 تَصَوُّرُ الشَّيْءِ كَمَا هُوَ بِهِ
- .13 (وَالنَّظَـرـيـ مـاـ اـحـتـاجـ لـلـتـأـمـلـ
- .14 فـيـ السـمـعـ وـالـشـمـ وـذـوقـ وـبـصـرـ
- .15 وـالـمـرـشـدـ الدـلـلـيـ فـيـ الـعـرـفـ نـظـرـ
- .16 تـجـوـيـزـ أـمـرـيـنـ عـلـىـ التـسـاوـيـ شـكـ

تعريف أصول الفقه

فـيـ الـفـقـهـ مـاـعـ كـيـفـيـةـ اـسـتـدـلـالـ
فـهـيـ هـنـاـ أـرـبـعـةـ مـاـعـ عـشـرـ

- .17 وَالْحَدُّـقـلـ أـدـلـةـ الإـجـمـالـ
- .18 وـأـمـاـ الـأـبـوابـ الـيـ فـيـهـ اـتـشـرـ

مَنْ خَوْطِبَ الْمَعْنَى الّذِي مِنْهُ يُرَادْ
 أَوْ نَائِبٌ أَوْ مِنْ مُكَرَّرِ السُّمَا
 وَذَا بِالاَسْتِخْبَارِ وَالْعَرْضِ وُسِّمْ
 وَلِلْحَقِيقَةِ وَضَدِّهَا اقْسَمْ مَنْ
 أَصْلِي أَوِ اصْطَلْحَ مِنْ مُؤَلَّفِ
 لِلْعُرْفِ أَوِ لِلشَّرْعِ فِيمَا قَدْ رَأَوْ
 لِعَيْرِ مَا هُوَ لَهُ فَهُوَ الْمَجَازْ
 عَنْ لَازِمٍ وَبِاسْتِعَارَةٍ تَعْنِ

أَدْنِي وَبِالنَّهْيِ لَتَرْكِ لَا تَمِنْ
 عَنِ الْقَرَائِنِ الْوُجُوبَ قَرَرَتْ
 وَالْفَوْزُ فِي الْأَمْرِ عَلَى الْمُقْرَرِ
 سَوْى وَهَدَّدَ وَكَوَنَ اسْتَبَاخْ
 وَعَكْسُهُ نَاهٍ عَلَى الشَّيْءِ حَجَرْ
 مَنْ فَعَلَ الْفِعْلَ لَهُ الْمَطلُوبُ ثَمْ
 سَاهٍ وَمَحْنُونُ صَبِي عَنِ الْحَرَاجْ
 بِالْفَرْعَ لَوْ بِأَصْلِهِ لَمْ يَأْتِمْ

إِنْ عَمَ شَيْئَنِ فَصَاعِدًا بِعَامْ
 أَيْنَ مَتَى وَحَرْفٌ لَا فَعَمَّانْ
 وَعَاقِلٌ وَغَيْرِهِ وَيُجْمِعَانْ

الكلام

- .19 حَدُّ الْكَلامِ مَا مِنَ الْفَظِ أَفَادْ
- .20 كَانَ مُؤَلَّفًا بِفِعْلٍ مَعْ سُما
- .21 وَهُوَ إِلَى الْخَبَرِ وَالْإِشَاءَ قُسِّمْ
- .22 وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَقَسِّمَ وَتَمَّ
- .23 أَمْمَا الْحَقِيقَةُ فَمَا اسْتَعْمَلَ فِي
- .24 فَهُنَّ يَ لِذَا تُسَبِّبُ لِلْغَةَ أَوْ
- .25 وَإِنْ جَرَى الْفَظُ لِعُلَقَةٍ تُجَازَ
- .26 بِالرِّيَدِ وَالنَّقْصِ وَتَقْلِي قَدْ يَعْنِ

الأمر والنهي

- .27 الْأَمْرُ قَوْلُ طَالِبٌ لِلفِعْلِ مِنْ
- .28 حَتَّمًا وَصِيَغَةُ افْعَلٌ إِنْ هِيَ عَرَتْ
- .29 وَأَنْتَفَى الْاِقْضَاءُ لِلَّتَكَرُرِ
- .30 وَبِالْقَرَائِنِ لِتَنْدِبٍ وَأَبَاخْ
- .31 وَآمِرٌ بِالشَّيْءِ عَنْ ضِدٍ زَجَرْ
- .32 وَآمِرٌ بِمَا بِهِ حَتَّمًا يَتِمْ
- .33 وَالنَّهْيُ يَقْنَصِي الْفَسَادَ وَخَرَاجْ
- .34 لَا غَيْرُهُمْ وَالْكَافِرُ الْمَحْضُ أُمِرْ

العام

- .35 النُّطُقُ لَا الْفِعْلُ وَمَا حَكَاهُ عَامْ
- .36 مِنْ مُبْهَمِ الْأَسْمَا كَأَيِّ مَا وَمَنْ
- .37 فِي النَّكَرَاتِ وَالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ

<p>إِنْ عُرِّفَ الْمُفْرَدُ أَوْ جَمْعُ فَعَامٌ</p> <p>يُدْعى وَقَابِلُ الْعُمُومَ الْأَخْتِصَاصِ</p> <p>قَدْ فَيَدَتْ مُتَصِّلٌ إِلَّا صِفَةٌ</p> <p>وَاسْتَشِنْ مُخْرِجًا لِأَمْرٍ مُنْحَلٍ</p> <p>بِشَرْطٍ إِخْرَاجٍ بِهِ لَا يُفْنِي</p> <p>تَقْدِيمُ الْأَسْتِشَنَا وَمَشْرُوطٌ مَحَلٌ</p>	<p>.38. وَمَا لِلَا سْتِفَهَامِ وَالشَّرْطِ بِلَامٌ</p> <p>الخاص</p>	<p>تَمْيِيزُ الْبَعْضِ جُمْلَةٌ بِخَاصٌّ</p> <p>إِنْ كَانَ بِالشَّرْطِ وَالْأَسْتِشَنَا صِفَةٌ</p> <p>مُنْفَصِلًا كَالنَّصْ وَالقَيْسِ الْجَلَي</p> <p>عَنْ حُكْمِ مَا مِنْهُ يُرَى مُسْتَشِنٌ</p> <p>وَصَحٌّ مِنْ جِنْسٍ وَغَيْرِهِ وَحَلٌّ</p>	<p>.39.</p> <p>.40.</p> <p>.41.</p> <p>.42.</p> <p>.43.</p>
<p>مِنْ أَيِّ قِيَدٍ كَالرِّقَابِ الْمُطْلَقَةِ</p> <p>أَوْ سُنْنَةٌ وَبِالْقِيَاسِ بِاعْتِقَابِ</p> <p>فَذَا يَأْنُ مُجْمَلٌ قَدْ شَكَلَ</p> <p>تَعَدُّدُ الْمَعْنَى وَغَيْرُ مُعْمَلٍ</p> <p>يُدْعى بِهِ ظَاهِرٌ ذِلْكَ الدَّلِيلُ</p> <p>نَصٌّ أَوِ التَّنْزِيلُ هُوَ تَوْيِيلُهُ</p>	<p>المطلق والمقييد والمحمل والميدين والمحخص المنفصل</p>	<p>وَاحْمِلْ عَلَى الْقِيَدِ لِفَاظًا مُطْلَقَةً</p> <p>وَخَصَّصِ النَّصُّ بِنَصٍّ مِنْ كِتابٍ</p> <p>وَإِنْ تُزِلْ خَفَاءَ شَيْءٍ أَشْكَلَ</p> <p>وَالظَّاهِرُ الْأَظْهَرُ مِنْ مُحْتَمِلٍ</p> <p>نَظِيرُهُ إِنْ لَمْ يُؤَولْ بِدَلِيلٍ</p> <p>مَا احْتَمَلَ الْمَعْنَى الْوَحِيدَ قِيلُهُ</p>	<p>.44.</p> <p>.45.</p> <p>.46.</p> <p>.47.</p> <p>.48.</p> <p>.49.</p>
<p>وَطَاعَةٌ يَعْمَنُ سَابُورِبَةٌ</p> <p>إِلَّا إِذَا اخْتَصَ النَّبِيُّ نَصٌّ يَدِبُّ</p> <p>مِنْ سَمْعِهِ أَوْ رَأِيهِ فَقَدْ أَقْرَرْ</p>	<p>أفعال النبي صلى الله عليه وسلم</p>	<p>فِعْلُ النَّبِيِّ عَلَى سَبِيلِ الْقُرْبَةِ</p> <p>سُكِّتَ عَنْهَا أَوْ بِفَرْضٍ أَوْ نُدِبٌ</p> <p>إِلَّا فَفِعْلُهُ مُبَاحٌ مَا اسْتَقَرَ</p>	<p>.50.</p> <p>.51.</p> <p>.52.</p>
<p>وَالنَّسْخُ رَفْعٌ لِلْخِطَابِ الْمُتَسَخِّ</p> <p>ضَاهِيًّا أَوْ أَقْوَى كَالْكِتَابِ بِالْكِتَابِ</p> <p>حَصَلَ فِي الْحُكْمِ فَقَطْ أَوِ الْكِتَابِ</p>	<p>النسخ</p>	<p>إِنْ يُزَلِّ الشَّيْءُ أَوْ إِنْ يُنَقَّلْ سِنْخٌ</p> <p>أَيْ حُكْمٌ بِلَا حِقٍّ مِنَ الْخِطَابِ</p> <p>وَسُنْنَةٌ بِمِثْلِهِ سَاوِيًّا الْكِتَابِ</p>	<p>.53.</p> <p>.54.</p> <p>.55.</p>

وَبِالْأَخْفَى بَلْ إِلَى غَيْرِ حِطَابٍ

.56. وجائز بالأشغل منه في الخطاب

تعارض الأدلة

جَمِيعُهُمَا أَوِ الْحُصُوصَانِ يُحَاجَزُ
إِنْ جُهِّلَ التَّارِيخُ ثُمَّ يُتَزَمَّ
كُلُّ عُمُومٍ بِنَظِيرِهِ الْمُخَاصِّ
فِي الْحُصُوصِ ذَا الْعُمُومِ قَدْ سَقَطَ

.57. إنْ يَتَعَارَضُ الْعُمُومَانِ وَجَازَ

.58. إِلَّا فَسْتَخِّفْ أَوْ تَوْقُّفُ الْحَزْمِ

.59. وَإِنْ يَكُنَ الْعُمُومُ وَجَهِيَاً يُخَاصِّ

.60. أَمْمًا إِذَا مَا عَمِّ وَاحِدًا فَقَطْ

الإجماع

بَعْدَ الَّذِي مِنْ فُقَهَاءِ الْعَصْرِ
بَعْضُ بُعْدِ شُهْرَةِ قَدْ مَلَكَتْ
يُشْرِطُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ خُلُفِ الْأَمْ
مِنْ عَالَمٍ بِعَصْرِهِ مِثْلَ التَّلِيدِ
وَأُمَّةُ الَّذِي عَلَيْهَا ذُو قُصْرُونَ
عِصْمَةٌ إِنْ يَجْتَمِعُ وَقَدْ أَمْتَ
قَوْلُ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ وَقَيْلَ طَلْ

.61. الْإِجْمَاعُ حَدُّهُ اِنْفَاقُ حَصْرِي

.62. قَوْلًا وَفَعْلًا كَانَ بَلْ وَلَوْ سَكَتْ

.63. وَفِي اِنْعِقَادِهِ اِنْقِرَاضُ الْعَصْرِ لَمْ

.64. وَبِاعْتِبَارِهِ يُرَاعَى مَنْ وُلِدَ

.65. وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى تَالِي الْعُصُورِ

.66. وَالسَّرُّ فِي اِخْتِصَاصِهِ بِالْأُمَّةِ

.67. إِنْ يَرْجِعوا عَنْ حُكْمِ حَادِثٍ بَطَلْ

الأخبار

وَأَوْحَبَ الْعَمَلَ لِوْظَنَّ وَبَرْ
وَالظَّنُّ بِالْأَحَادِيلِ يُنْسَى مُفْتَرِي
عَادَةً أَنْ يَنْفِقُوا عَلَى اِنْتِهَا
وَقَوْلُهُمْ فِي الْأَصْلِ لِلْحِسْنَ اسْتَنَدَ
بِمُرْسَلٍ وَالصَّدُّ مُسْنَدًا وُسِّمَ
أَبْنِ الْمُسَائِبِ لِوَصْلِهِ الْقَمِّنَ
رَاوِ إِذَا قَرَأَ عَلَى الشَّيْخِ الْقَمِّنَ

.68. مَا قَبْلَ الصِّدْقَ وَضِدَّهُ خَبَرْ

.69. وَالعِلْمُ بِالْيَقِينِ إِنْ تَوَاتِرَا

.70. أَمْمًا التَّوَاتُرُ فَحَمْمَعُ اسْتَهَالْ

.71. عَنْ مِثْلِهِمْ إِلَى نِهايَةِ السَّنَدِ

.72. وَأَمْمًا الْأَحَادِيلَ فَمَا اِنْفَصَلَ سَمْ

.73. وَيُقْبَلُ الْمُرْسَلُ مِنْ صَاحِبِ وَمِنْ

.74. يُعَنِّفُ النَّوْعَانِ وَالْأَدَاءِ مِنْ

حَدَّثَنِي أَخْبَرَنِي ذاكُ المَقَالُ
ذَانِ إِجْمَازٌ عَلَى قَوْلٍ يُحَازِّ

فِي حُكْمِهِ فَرْعُونَ بِأَصْلِ الْمُلْحَقِ
ثَلَاثَةٌ قِيَاسٌ عَلَى تَعْدِيدٍ
مَا بَيْنَ أَصْلَيْنِ تَرَدَّدَ اسْتَبَةٌ
وَلِلَّدَلَائِلِ قِيَاسٌ مُكْمِلٌ
عَلَى النَّظِيرِ بِنَظِيرٍ حَيْثُ دَلَّ
فِي الأَصْلِ صُحٌّ بِدَلِيلٍ اسْتَقْرَرَ
فِي عَلَى طَرْدٍ بِلَا نَقْضٍ مُزِيَّنٌ
مَعْ عَلَى مُشَبَّهٍ أَصْلَ الْوُجُودِ

جِلٌّ وَقِيلَ الْحَظْرُ أَصْلُ مَرْعِيٍّ
فَنَافِعٌ جِلٌّ وَمَا ضَرَّ يُمْتَثِّلُ
وَهُوَ بِرَاءَةٌ عَلَى الأَصْلِ الأَصْلِ

وَالنَّصُّ أَوْلِي مِنْ قِيَاسِ الْمُسْتَدِلِّ
وَنَاقِلاً عَلَى الْخَفِيِّ وَالْأَسَاسِ

كَالْنَّحْوِ وَاللُّغَةِ جَازَ الْإِجْتِهَادُ
وَفِقْهِ الْإِجْمَاعِ وَمَذْهَبِ الرُّوْصَوْلِ
وَآيِّ الْأَحْكَامِ فَذَا عَنْهُ مَسْؤُلٌ

.75. أَخْبَرَنِي وَفِي السَّمَاعِ مِنْهُ قَالَ

.76. إِنْ يَتَّفَقُ الْقُرْآنُ وَالسَّمَاعُ جَازٌ

القياس

.77. بِعْلَةٌ جَامِعَةٌ إِنْ يُلْحَقَ

.78. فَذَلِكَ القياسُ وَالآنَواعُ عَدُّ

.79. مُوجِبَةُ الْحُكْمِ وَقِيَاسُ الشَّبَهِ

.80. وَهُوَ عَلَى أَسَبِّبِ ذَيْنِ يُحَمَّلُ

.81. دَلٌّ عَلَى الْحُكْمِ وَفِيهَا يُسْتَدَلُ

.82. أَضْعَفُهَا الشَّبَهُ وَالشَّرْطُ الْمُقْرَرُ

.83. فِي الْفَرْعِ آنْ يُنَاسِبُ الْأَصْلَ الصَّحِيحَ

.84. فِي الْحُكْمِ آنْ يَدُورَ فَقْدًا وَوُجُودُ

الحظر والإباحة

.85. الْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ قَبْلَ الشَّرْعِ

.86. أَوْ التَّوْقِيفُ وَتَفْصِيلُ ثَبَتَ

.87. وَاسْتُضْحِبُ الْحَالُ لَدِي فَقْدِ الدَّلِيلِ

ترتيب الأدلة

.88. أَوْلَى الدَّلَائِلَيْنِ الَّذِي بِالْقَطْعِ دَلٌّ

.89. وَقَدْمِ النَّصْ الْجَلِيِّ وَالْقِيَاسُ

الفتاوى

.90. إِنْ يَحْمَمْ الْمُفْتَى لِلَّاهِ اجْتِهَادُ

.91. وَعِلْمٌ أَحْوَالِ الرِّجَالِ وَالْأَصْوَلُ

.92. إِلَى اجْتِهَادِ وَأَحَادِيثِ الرَّسُولِ

عَدَاهُ فِي الصَّحِيفَةِ عِنْدَ الْإِتْبَاعِ
يَتَبَعُ الْفَتْوَى الَّتِي عَنْهَا يَسَّأَلُ

فِي حَلْمِهِ شَيْئًا مِنَ الْمَسَائِلِ
أَوْ دُونَ حُجَّةٍ أَتَى بِهَا الْفَتَوى
عَنْ آخِذِ قَوْلِ النَّبِيِّ مُقْتَفِي
عَلَى الَّذِي رَجَحَ مِنْ قَوْلٍ جَرِيجٍ

عَلَى الَّذِي يَقِيسُهُ مِنَ الْأُصُولِ
فَذَا اجْتَهَادٌ نَاشِرٌ أَفْوَالُهُ
عَلَى تَفَرُّدِ الْمُصَبِّ التَّاصِبِ
لَا يَعْدَدُ الْمُصَبِّ لِلْوُصُولِ
مِنَ النَّصَارَى وَالْمَجْوَسِ الْفَجَرَةِ
وَسُنَّةِ الْمَهَادِي وَإِجْمَاعِ الصَّحَابَ
قَدْ جَمَعْتُ أُسْنَافَ اسْنَاسِ الْأُصُولِ
لِتَشْهِيدَ¹ الدُّنْيَا لِعِزٍّ وَأَرْجَ
مُحَمَّدٌ وَحِزْبُهُ مَعْنَى² الْعَسَلُ

وَلَيْسَ لِلْمُجْتَهِدِ الْمُفْتَى إِتْبَاعٌ .93

وَعَاجِزٌ مُقْلَدٌ إِذَا سَأَلَ .94

التقليد

إِنْ يَقْبُلِ السَّائِلُ قَوْلَ الْقَائِلِ .95

مِنْ دُونِ أَنْ يَدْرِيَ مِنْ أَيْنَ أَتَى .96

فَذَاكَ تَقْلِيَدٌ وَهُوَ مُتَّفِرٌ .97

كَانَ عَنِ الْجِهَادِ أَوْ وَحْيًا صَرِيقًّا .98

الاجتهاد

إِنْ يَيْذِلِ الْوُسْعَ الْفَقِيهُ فِي الْحُصُولِ .99

كَيْ يُخْرِجَ الْحُكْمَ الَّذِي احْتَاجَ لَهُ .100

وَهُوَ لَهُ أَجْرٌ إِذَا لَمْ يُصْبِ .101

إِلَّا فَأَجْرَانِ لِكُلِّ فِي الْأُصُولِ .102

إِذْ ذَاكَ مُفْضٌ أَنْ أَصَابَ الْكَفَرَةَ .103

وَذَاكَ تَكْذِيبٌ صَرِيقٌ لِلْكِتَابِ .104

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى خَتْمِ فُصُولِ .105

بِمَسْجِدِ الْأَبَيِّ يَوْمَ أَنْ خَرَجَ .106

صَلَّى وَسَلَّمَ عَلَى خَتْمِ الرُّسُلِ .107

تم بحمد الله تعالى

¹ كلمة (لتشهد): إشارة بحساب الحمل إلى التاريخ بالسنة (لتش) وهي 1430 والشهر (ـهـ) وهو الشهر الخامس والساعة (د) وهي الساعة الرابعة.

² معنى المغنى: الخل.